مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تعثر المشروعات الصغيرة واثره على الاداء المصرفي في ظل اعادة الاعمار في سورية
اسم الكاتب: د. محمد معن ديوب، د. رولى ديك
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5123
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 23:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (3) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (3) 2018

تعثر المشروعات الصغيرة واثره على الاداء المصرفي في ظل اعادة الاعمار في سورية

الدكتور محمد معن ديوب *

الدكتورة رولى ديك **

(تاريخ الإيداع 16 / 5 / 2018. قُبِل للنشر في 20 / 6 / 2018)

□ ملخّص □

تحتل المشروعات الصغيرة في الوقت الراهن أهمية خاصة في فترة الأزمة في سورية لدورها في الاقتصاد المحلي وتغطية السوق بالبضائع المحلية الصنع. تعتبر المشاريع الصغيرة أحد مصادر الدخل الرئيسية والتي تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لفئة كبيرة من السكان في سورية. كما أن فشل هذه المشاريع وتعثرها له انعكاسات كبيرة وعلى قطاعات مختلفة وأهمها القطاع المصرفي.

يهدف البحث إلى دراسة تعثر المشروعات الصغيرة في ظل الأزمة السورية وانعكاسه على الأداء المصرفي في سورية. كما يهدف البحث إلى تقديم الحلول المقترحة لتمويل القروض للمشروعات الصغيرة في فترة إعادة الاعمار. اعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف ظاهرة تعثر المشروعات الصغيرة. يقوم هذا البحث بدراسة ميدانية لثلاث مصارف حكومية سورية.

توصلت الدراسة إلى تعثر قروض التمويل الصغير في المصارف وتوقفت كلياً بسبب بداية الازمة وتعثر الديون للمقترضين. كما فاقت المبالغ المترتبة من فوائد وغرامات تأخير للقروض قيمة القرض المتعثر بمقدار 40% تقريباً من مبلغه. أما نسب الربحية في هذه المصارف فتأثرت بشكل واضح بالأزمة السورية من جهة وبتعثر القروض في عام 2011 بنسبة كبيرة جداً. أن التحليل المالي والمحاسبة تتطلب اتخاذ قرارات حاسمة بأن منح هذه القروض في المصارف الحكومية وتقليل المخاطر الائتمانية المترتبة على هذه البنوك يساهم في مرحلة إعادة الاعمار. وقد توصلت

الدراسة إلى نتائج أهمها بأن المصارف الحكومية لها خصائص وتلعب دورا في تشكيل سياسات الاستثمار والتشغيل في الشركات وتستدعي ترشيد قراراته الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: تمويل المشروعات الصغيرة، قروض التمويل الصغير، القروض المتوسطة الأجل، الربحية والأداء المصرفي، تعثر المشروعات الصغيرة.

* أستاذ مساعد – كلية الاقتصاد– قسم الاقتصاد والتخطيط – جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

** مدرسة – كلية الاقتصاد– قسم المحاسبة – جامعة تشرين– اللاذقية–سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (3) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (3) 2018

The insolvency of SMEs and its Impact on Banking performance in the Rebuilding of Syria

Dr. Mhd. Maan Dayoub [*]
Dr. Roula Dik [**]

(Received 16 / 5 / 2018. Accepted 20 / 6 / 2018)

□ ABSTRACT □

Small enterprises are currently important in the crisis period in Syria for their role in the local economy and covering the market with locally manufactured goods. Small enterprises are one of the main sources of income and contribute to improve the economic and social situation of a large segment of the Syrian population. The failure of these projects and their insolvency have significant impact on different sectors, the most important of which is the banking sector.

The research aims to study the insolvency of small enterprises in the Syrian crisis and its impact on banking performance in Syria. The research also aims to provide the proposed solutions to finance loans for small enterprises in the period of reconstruction. The research is mainly based on an analytical descriptive approach that is based on describing the phenomenon of the failure of small enterprises. This research is a field study on three Syrian government banks.

The study found that microfinance loans in banks have stopped altogether because of the crisis and the debt defaults of borrowers. The amount of interest and delay penalties for loans exceeded the value of the defaulted loan by about 40% of its amount. The profitability ratios in these banks were clearly affected by the Syrian crisis on the one hand, and the unpaid loans in 2011 were very large on the other hand. That financial analysis requires decisive decisions that the granting of such loans in government banks and reducing the risk of the security of these banks, contribute to the reconstruction phase. The study figured out important results that the government banks play a role in the formation of investment policies and in employment in these enterprises and also in their investment decisions.

Keywords: Financing Small and Medium Enterprises (SME), finance loans, profitability and banking performance, microfinance, insolvency of SME**.**

[*]**Associate Professor- Economic And Planning Department- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia-Syria.**
[**]**Assistant Porfessor - Accounting Department- Faculty Of Economics- Tishreen University-Lattakia-Syria.**

مقدمة:

تشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر بين 50 إلى 60%، من إجمالي فرص العمل (Petger and Maya, 2002)، كما تسهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، وتسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول من الناحية الإنتاجية. يقدر تمثيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 65% من إجمالي الناتج القومي في أوروبا، مقارنة بحصة مقدارها 45% من إجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة كما وتتميز كل من تايوان وهونغ كونغ باعتمادها على المشروعات الصغيرة وفي اليابان حوالي 81% من مجموع الوظائف هي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (الاسرج، 2015). ولهذا تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أبرز مكونات ومرتكزات الخطط والسياسة الاقتصادية في الدول المتقدمة، والدول النامية على حد سواء. وكل هذا الاهتمام لما لهذه المشاريع والمنشآت من أهمية ودور اقتصادي واجتماعي، من زيادة في الإنتاج الكلي ورفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي، كما وأنها تلعب دوراً كبيراً في التشغيل وخلق فرص عمل جديدة وبتكلفة رأسمالية قليلة، وهكذا فإن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الدور الكبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تحتل المشروعات الصغيرة في الوقت الراهن أهمية خاصة في فترة الأزمة في سورية لدورها في الاقتصاد المحلي وتغطية السوق بالبضائع المحلية الصنع. ويمكن لهذه المشاريع أن تشكل إحدى الوسائل الجوهرية لمعالجة مفصلتين أساسيتين في الاقتصاد السوري وهما البطالة خاصة لدى فئة الشباب، والاختلال الهيكلي في سوق العمل المتمثل في تركيز معظم العمالة الوطنية في القطاع العام الذي يسيطر على مجمل الاقتصاد الوطني*. كما ويمكن أن تكون بداية عودة الصناعة السورية إلى ما كانت عليه قبل الحرب.

تزداد اعداد المشروعات المتناهية الصغر في ظل الأزمة والتي لا تحتاج إلى رأس مال ضخم وتلعب المصارف السورية (العامة والخاصة) وكذلك مؤسسات التمويل الصغير دوراً متواضعاً في تمويل المشروعات المتناهية الصغر والتي لا يتجاور عدد العاملين او الموظفين فيها 5 موظفين أو حتى المشروعات الصغيرة والتي لا يتجاور عدد العاملين او الموظفين فيها 50 موظف.

يتناول هذا البحث المشاكل والمعوقات المالية التي تواجه المشروعات الصغيرة في سورية واثرها على الاداء المصرفي والوضع الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي درست المعوقات والمشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة وأهمها المعوقات التمويلية فقد هدفت دراسة العوض وأبو كركي (2017)، إلى تسليط الضوء على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان (الأردن) من وجهة نظر المالكين، وقد توصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص في مستوى السيولة والذي يحد من تطور وتقدم هذه المشروعات، والسبب في ذلك عدم كفاية الدعم الحكومي، وعدم توفر المصادر الكافية لتمويل تلك المشروعات، وقد أشارت إلى ضرورة تشجيع المشروعات الصغيرة عن طريق المزيد من الإعفاءات الضريبية، وزيادة الدعم الحكومي.

---

*- أي دور للمشروعات الصغيرة، والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وفي دراسة Ishengoma and Kappel (2008)، والتي درست المعوقات المالية للمشروعات الصغيرة ل 265 مشروعاً وقد توصلت إلى أن أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة هي مشكلة التمويل.

أما دراسة كنجو (2007)، التي هدفت إلى تسليط الضوء على أهم المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة، حيث أجرت الدراسة على عينة من المشروعات الصغيرة في مدينة حلب (250 مشروعاً) وقد بينت هذه الدراسة أن أهم المشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة هي نقص التمويل، وقد أوصت بضرورة إيجاد صيغ تمويلية جديدة للتعامل مع المشروعات الصغيرة.

يلاحظ أن الدراسات التي تناولت واقع المشروعات الصغيرة ومعوقاتها قد أشارت إلى أن أهم معوقات هذه المشروعات هي المعوقات التمويلية، لكن لم تتناول أيا منها الأثر المترتب على التعثر المالي للمشروعات الصغيرة على الأداء الاقتصادي والمصرفي وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

مشكلة البحث:

تعتبر المشاريع الصغيرة أحد مصادر الدخل الرئيسية والتي تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لفئة كبيرة من السكان في سورية، وتعاني المشروعات الصغيرة من مجموعة من المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات دون وجود إطار مرجعي أو جهة حاضنة سواء حكومية أو غير حكومي تحمي وتساعد هذه المشاريع على النجاح وتحول بينها وبين الفشل، كما أن فشل هذه المشاريع وتعثرها له انعكاسات كبيرة وعلى قطاعات مختلفة وأهمها القطاع المصرفي، ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بالأسئلة التالية:

1. ماهي أهم أسباب تعثر المشروعات الصغيرة؟
2. ماهي الآثار المترتبة على تعثر المشروعات الصغيرة وانعكاساتها على الأداء المصرفي؟

أهمية البحث واهدافه:

بعد مضي أكثر من سبعة أعوام على الأزمة السورية، لا تزال سورية تعاني من حالة عدم اليقين السياسي، والبطء في النمو، وارتفاع معدل البطالة، وغيرها من التحديات الاقتصادية الأخرى. وتسعى الحكومة السورية جاهدة إلى إلى معالجة هذه القضايا الاقتصادية عن طريق دعم القطاع الخاص والمشروعات المتوسطة والصغيرة، للمساهمة في خلق فرص العمل ودفع عجلة التنمية.

يهدف البحث إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ابراز تعثر المشروعات الصغيرة في ظل الأزمة السورية.
2. دراسة انعكاس تعثر المشروعات الصغيرة على الاداء المصرفي.
3. ما هي الحلول المقترحة لتمويل القروض للمشروعات الصغيرة في فترة اعادة الاعمار؟

منهجية البحث:

اعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف ظاهرة تعثر المشروعات الصغيرة وصفاً علمياً دقيقاً، من أجل تحديد ملامحها ، وتحليلها تحليلاً دقيقاً للخروج بنتائج علمية.

يقوم هذا البحث على دراسة ميدانية لثلاث مصارف حكومية (الصناعي، الزراعي، صندوق التوفير) والتي تقوم بمنح قروض تنموية، تمويل صغير (حرفي او مهني او فردي)، تمويل قصير الأجل، وتمويل متوسط الأجل. حيث تم دراسة

القروض المتعثرة في هذه البنوك وانعكاساتها على الاداء المالي لهذه البنوك قبل وخلال الازمة على سلسلة زمنية ممتدة من ثلاث سنوات (2009-2011)، نظراً لتوقف هذه القروض منذ عام 2011 وذلك بعد عام من بداية الازمة السورية. تم اجراء مقابلات ميدانية مع: مدراء هذه المصارف، نائب المدير، موظف القروض المختص. وتم ملء استمارة خاصة بجمع بيانات عن القروض الممنوحة والقروض المتعثرة خلال الفترة المدروسة. وقد تم ترقيم هذه المصارف وكذلك انواع القروض بارقام 1،2،3 .وعرضت الارقام كنسب مئوية بما في ذلك بيانات المحاسبة، بناء على طلب ادارة هذه المصارف بالحفاظ على سرية الأرقام واستخدامها لغرض التحليل المالي وصياغة النتائج بشكل علمي واكاديمي.

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه مؤخراً ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال، ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية. وإن تعريف الصناعات الصغيرة يختلف من دولة إلى أخرى، سواء كانت متقدمة أو نامية، كما وأنه يختلف داخل كل مجموعة من هذه الدول وذلك حسب الموقع أو الظروف الاقتصادية داخل كل دولة وكذا اختلاف مراحل التنمية التي تمر بها، وبذلك ما يعتبر صغير في فترة معينة أو مكان ما ربما لا يكون كذلك في فترة أخرى أو مكان آخر وعلى ذلك فإن حجم المشروع تحكمه اعتبارات نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان.

وبالرغم من أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وانتشارها في دول العالم كافة إلا أنه لا يوجد تعريف محدد لها يمكن الاستدلال به على هويتها وتميزها عن بقية أنواع الصناعات لذلك فهي تعرف بعدة تعريفات تختلف من دولة لأخرى، وتبين من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة بان هناك أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 بلداً أجريت عليها الدراسة ويختلف التصنيف نسبياً باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها تلك المشروعات ويوجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة (مثل معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة،...) وقد تستخدم تعريفات وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، ويعتبر التعريف ضروري لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشروعات وزيادة كفاءتها. وبشكل أساسي فهناك منهجين أساسيين لتعريفها:

الأول كمي: ارتكز على معايير كمية وتشمل إما قيمة رأس مال المنشأة أو عدد العمال بالمنشأة، أو الحصة السوقية للمنشأة.

الثاني وصفي: ويرتكز على معايير وصفية، كطريقة الإدارة وحجم الاستقلالية. وقد اختلفت التعريفات المطروحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى التقدم التكنولوجي السائد، ومرحلة النمو التي بلغتها، فالمشروع الذي يعتبر صغيراً في الولايات المتحدة أو اليابان قد يعتبر مشروع كبير الحجم في دولة أخرى نامية، بل وإنه في داخل الدولة الواحدة ذاتها يختلف تقييم حجم المشروعات وفقاً لمرحلة النمو (الصياد، 2006). وأيضاً الذي يعد صناعة صغيرة من صناعة الصلب مثلاً لا يعد كذلك في صناعة المنسوجات فالأمر يحكمه عدد من الاعتبارات النسبية.

تعرّف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولة ويتراوح عدد العاملين فيها بين 10 إلى 50 عامل ويصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها بين 10إلى 50 عامل بالمشروعات الصغيرة وتلك التي يعمل بها بين 50 و100 عامل بالمشروعات المتوسطة. أما الهيئة الأوروبية للمشروعات الصغيرة تصف المشروعات الصغيرة بأنها التي توظف لغاية 10 عمال وبشكل دائم.

أما التي توظف بين 10 و90 عامل بالمنشآت الصغيرة أما التي توظف بين 100 و499 عامل فهي منشآت متوسطة والمنشآت الكبيرة هي التي توظف أكثر من 500 عامل
. (Alattar et al, 2009)

أما منظمة العمل الدولية فقد عرفت المشروعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية. وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت (كنجو ، 2007).

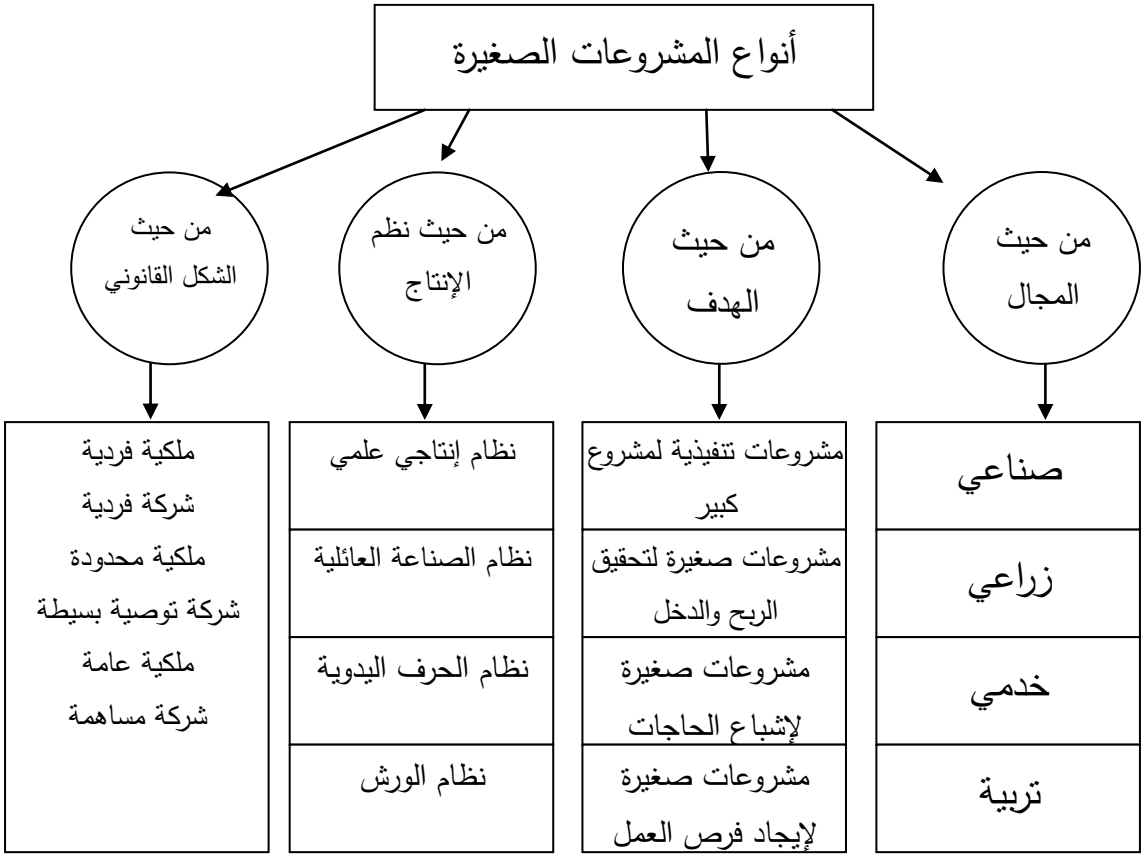
وقد اقترح الاقتصاديان ستالي وموريس تصنيفاً للمشروعات الصغيرة وفقاً للاعتماد على العوامل التالية:

أ- الموقع الجغرافي: ويقصد به: أن المشروعات الصغيرة تتمركز غالباً في المواقع التي تقترب من المواد الخام مثل مشروعات الألبان والأجبان والنبيذ والزيوت النباتية.

ب- العملية الإنتاجية: ويقصد بها: أن المشروعات الصغيرة قد تميل إلى استخدام المهارات اليدوية كما في صناعة المجوهرات والنقش والسجاد والمنسوجات.

ت- السوق التي يتم فيه توزيع منتجات المشروعات الصغيرة: والمقصود هنا أن المشروعات الصغيرة هي التي تحتل جزءاً بسيطاً أو صغيراً من السوق مثل لعب الأطفال والمنتجات الجلدية، وأيضاً هي المشروعات التي تعتمد في تسويق منتجاتها على السوق المحلية.

ويمكننا عرض أهم أنواع المشروعات الصغيرة ضمن المخطط التالي (أيمن ، 2007):



الخصائص العامة للمشروعات الصغيرة:

على الرغم من الحجم الصغير للمشروعات الصغيرة، إلا أنها تتميز بخصائص معينة تختلف بها عن بقية المشروعات الأخرى ومن أبرزها:

1-تتمتع بقدر من التكيف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود (راتول، 2006)

2-دقة الإنتاج وجودته بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته.

3-يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظراً لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها حيث يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الأسواق كذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية إذ أن طبيعة عمل هذه المشروعات يرتبط وبشكل مباشر بالاحتياجات اليومية للأفراد.

4-المشروع الصغير يدار من قبل أصحابه بشكل فعال ويحمل الطابع الشخصي والمسؤولية غير المحدودة لصاحبه تجاه التزامات المشروع للغير.

5-يكون المشروع معروف على مستوى المنطقة التي يعمل فيها فقط، ويشكل حجماً صغيراً نسبياً إلى قطاع الإنتاج الذي ينتمي إليه في المنطقة.

6-كلفة خلق فرص العمل فيها قليلة بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة والوظائف الحكومية.

7-لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإنشائها ويمكن أن يتم إنشاؤها بمبالغ بسيطة كما أنه يعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي من أجل تطويره (حرب، 2006).

8-انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدم: تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تستخدم نمطاً تكنولوجياً بسيطاً جداً مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ويعتبر هذا النمط أكثر ملاءمة لطبقة ظروف الدول النامية، فالتقنيات المستخدمة مكثفة للعمل نسبياً وبسيطة كما أن المادة الأولية المرتبطة بهذه التقنيات غالباً ما تكون متوافرة محلياً واليد العاملة بها بسيطة (عمارة ، 2012).

9-المساعدة على الإبداع والابتكار: تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال العمل بعدم وجود معوقات بيروقراطية في اتخاذ القرار (البلتاجي ، 2005).

دور المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد:

1-تساهم المشاريع الصغيرة في تخفيف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل. كما وأن تكلفة خلق فرصة عمل بالمشاريع الصغيرة منخفضة جداً مما هي عليه في المشاريع الكبيرة. كما أن المشروعات الصغيرة تستقطب العمال الذي لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتوفر فرص كبيرة لفئات لم يسبق لها العمل في القطاع العام. (شعيب، 2006). فعلى سبيل المثال توظف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا ما نسبته 77% من إجمالي القوى العاملة (حرب، 2006).

2-للمشاريع الصغيرة أهمية كبيرة تظهر عند التكامل مع المشروعات الكبيرة، حيث تعمل على تحقيق أهداف التنمية المتوازنة، ويتم ذلك من خلال قيام المشروعات الصغيرة بإمداد المشروعات الكبيرة ببعض الأجزاء والتي تدخل في تركيب منتجاتها، وربما تدخل في أكثر من ذلك عند حل أزمة ما مثل زيادة الطلبات على منتج معين من المشروعات الكبيرة وتعذر تصنيعه وتوريده في الوقت المتفق عليه، وهنا تظهر أهمية المشروعات الصغيرة حيث تقوم بتصنيع ما تحتاجه المشروعات الكبيرة لسد العجز لديها وذلك من خلال التعاقد من الباطن بين المشروعات الكبيرة والمشروعات

الصغيرة، ومن أهم الأمثلة ما يحدث في مصر في صناعة الأثاث والمقاولات والملابس الجاهزة. وعلى سبيل المثال تعتمد شركة جنرال موتورز لصناعة السيارات في تجهيزها بالمستلزمات على ما يزيد عن 32000 منشأة صغيرة وتعتمد في مبيعاتها على أكثر من 12000 وكيل ووسيط لإيصال المنتج إلى المستهلك. وفي اليابان فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تسهم في توفير 72% من احتياجات ومستلزمات الصناعات المعدنية، و76% من احتياجات ومستلزمات الصناعات الهندسية، و79% من احتياجات صناعة الأجهزة الكهربائية (مقابلة، 2015).

3- هي بذور المنشآت كبيرة، فأغلب المنشآت الكبيرة والناجحة ذات رؤوس الأموال الضخمة ما هي في الغالب إلا تطور وثمار المنشآت متناهية الصغر.

4- تساهم في زيادة الإنتاج الكلي ودفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي. بلغت مثلاً مساهمة هذه المنشآت سواء تلك العاملة في القطاع المنظم أو القطاع غير المنظم في الإنتاج عام 2010 حوالي 64% في الدول ذات الدخل المرتفع، 69% في الدول ذات الدخل المتوسط، 63% في الدول ذات الدخل المتدني. كما وأنها تساهم بحوالي 51% و85% من إجمالي الناتج المحلي وبحوالي 33% من الناتج في الدول الناشئة (مقابلة، 2015).

5- تلعب دوراً بارزاً في التشغيل وخلق فرص العمل وخاصة في المناطق الريفية فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر ما بين 50 . 60% من إجمالي فرص العمل وفي اليابان 81% من الوظائف هي المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي المنطقة العربية، فقد بلغت نسبة المصانع الصغيرة في مدينة الرياض (السعودية) 98% من مجموع المصانع، كما أنها توظف حوالي 89% من القوى العاملة.

6- تساهم المشروعات الصغيرة في جذب المدخرات الوطنية، حيث أن صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشائها، يمّكن من استخدام مدخرات أفراد الأسرة أو الادخار الذاتي للمشروع لتأسيس أو توسيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبذلك تصبح أداة جيدة في استغلال الفوائض المالية المتراكمة بما يخدم التنمية الاقتصادية (البدري، 2006).

7- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات التقنية والإدارية وغيرها ففي اليابان مثلاً يعزى 52% من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات.

8- تساهم المشاريع الصغيرة وخاصة إذا ما وجهت ضمن سياسات الحكومة في تخفيف الاستيراد من الخارج وهذا ما يساعد في استقرار سعر الصرف، وهذا كان الهدف الأساس للمشاريع الصغيرة العاملة في قطاع الصناعة في نيجريا والتي ساهمت بشكل كبير بتخفيف استيراد المعدات والآلات من خارج نيجيريا عن طريق تصنيعها محلياً (FRANCIS, 2009).

9- تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وانتشارها دوراً تنموياً مهماً في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فهي تعمل على تحقيق نسب معقولة من التوازن الجغرافي لعملية التنمية لا سيما أن الصناعات الكبرى تتركز في مدن معينة في حين أن مناطق جغرافية أخرى تكون بعيدة عن مراكز توطن الصناعات الكبرى (العوض و أبوكركي، 2017).

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية:

1. التعريف المنبثق عن المرسوم التشريعي رقم 39 لعام 2006 والمتضمن أحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات:

أ . **المشروعات متناهية الصغر:** وهي المشروعات التي لا يتجاوز رأسمالها (1500000) ولا تقل عن 100000 ل.س

ب . **المشروع الصغير:** وهو كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأسماله 5000000 ل.س ولا تقل عن 1500000 ل.س ولا يقل عدد العاملين فيه عن 6 عمال.

ت . **المشروع المتوسط:** كل مشروع لا يتجاوز رأسماله 15000000 ل.س ولا يقل عن 5000000 ل.س ولا يقل عدد العاملين فيه عن 16 عامل.

2. التعريف الوطني المعتمد من قبل وزارة الاقتصاد والصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء عام 2009.

المشروعات الصغيرة: كل مشروع يمارس نشاطا اقتصاديا أو إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً ولا تقل مبيعاته السنوية عن 50 مليون ليرة سورية أو إجمالي ميزانيته لا تقل عن 50 مليون ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن 50 عاملاً.

المشروع المتوسط: كل مشروع يمارس نشاطا اقتصاديا أو إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا ولا تقل مبيعاته السنوية عن 250 مليون ليرة سورية أو إجمالي ميزانيته لا تقل عن 250 مليون ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن 250 عاملاً.

جدول 1: تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحسب التعريف الوطني (بالليرات السورية).

البيان	عدد العمال	أو	
		المبيعات السنوية	الميزانية السنوية
المشاريع الصغيرة جداً	أقل من 10	أقل من 3 مليون	–
المشاريع الصغيرة	أقل من 50	أقل من 50 مليون	أقل من 50 مليون
المشاريع المتوسطة	أقل من 250	أقل من 250 مليون	أقل من 250 مليون

الجدول من إعداد الباحثين.

أما التعريف الصادر عن مجلس النقد والتسليف حسب القرار /666/ لعام 2011.

المشروعات الصغيرة: هي المشروعات التي لا يزيد عدد عمالها عن 50 ولا تقل عن 10 عمال مسجلين أصولاً، ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن 50 مليون ل.س ولا تقل عن 10 مليون ل.س.

المشروعات المتوسطة: لا يزيد عدد عمالها عن 250 ولا يقل عن 50 عامل مسجلين اصولاً، ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن 250 مليون ل.س ولا تقل عن 50 مليون ل.س.

مشاكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

1- عدم الربط بينها وبين المشاريع الكبيرة، فعندما يكون المشروع الصغير من مجموعة مشروعات تزود المشاريع الكبيرة بمنتجاتها فإنها تضمن بذلك الاستمرارية والتطور والتأهيل .

2- تفتقر إلى وجود ما يسمى بالعناقيد الصناعية والتي تعرف بانها تجمعات جغرافية (محلية أو إقليمية أو عالمية) لعدد من الشركات أو المؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة من الانشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية.

3- الافتقار إلى حاضنات الأعمال والتي توفر كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع، وتوفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحمة بها، والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.

4- سيطرة اقتصاد الظل والذي تعمل به أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5- الضرائب: يعتبر نظام الضرائب مشكلة مهمة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب، وعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يعيق عمل جهاز الضرائب.

6-الافتقار إلى حاضنات الأعمال وخاصة ذات الصلة بالجامعات، والتي تقوم بتزويد المبادرين بالخبرات والأدوات والمعلومات اللازمة للمشروع، فمثلاً تمثل هذه الحاضنات ذات الصلة بالجامعة حوالي 27% من عدد الحاضنات بأمريكا الشمالية و هي توفر فرصاً بحثية لطلاب الجامعات والمتخرجين منها، وكذلك مساعدة خريجي الجامعات الذين يفكرون في إنشاء منشآت أعمال اجتماعية صغيرة.

معوقات نجاح المشاريع الصغيرة:

- عدم أهلية أو جدارة الإدارة: وتتمثل في ضعف الكفاءة وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وعدم إمكانية توظيف الموارد المالية والبشرية في مجالات معظم مخرجاتها، فضلا عن عدم وجود فلسفة إدارية واضحة المعالم والأبعاد.
- النقص في الخبرة: المدراء في المشروعات الصغيرة يحتاجون إلى الخبرة المتنامية في المجال الذي يرغبون الدخول فيه، وممارسة أنشطتهم الاقتصادية، بالإضافة إلى المعرفة حول طبيعة الأعمال، حيث أن هذه الخبرة تساهم في تفعيل القدرات وتوجيهها نحو خدمة المشروع.
- ضعف الرقابة المالية: عدم تمكن المالكين من تحديد المتطلبات المالية الضرورية للبدء بالمشروع وضمان استمراريته، وعدم القدرة على زيادة التدفقات النقدية الداخلة، الأمر يساهم في خلق الأزمات المالية للمشروع.
- النقص في عمليات التخطيط الاستراتيجي
- ضعف الرقابة على المخزون: الرقابة على المخزون تمثل واحدة من أبرز المسؤوليات الإدارية، والاحتفاظ بمستويات غير ملائمة من المخزون ينعكس سلبا على كفاءة وفاعلية هذه المشروعات.
- يعتبر التمويل من أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها تواجه صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس – النمو الأولي– النمو الفعلي– الإندماج)، ونظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات" (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2013). وفي حال منح القروض تكون الضمانات كبيرة جداً، فمثلا: تتجاوز الضمانات 140% من القرض وهي نسبة مرتفعة (المبيرك والشمري و 2006) ، وهذا ما يدفع المشروعات الصغيرة إلى الاعتماد على أسواق الائتمان غير الرسمية.
- كلفة رأس المال: إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات حيث أن الفائدة المترتبة على القروض التي تمنح لهذه المشروعات تعتبر كبيرة مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. (المحروق ومقابلة، 2006).
- تمثل صعوبات التسويق عائقاً شديداً يسهم في عزوف المنتجين على التوسع في الإنتاج وتطويره، وقد أصبحت مشكل التسويق عائقاً رئيسياً يواجه المنتجين بالإضافة إلى أن ضعف الإمكانيات التمويلية للمنتج تضعف من قدرته على تأمين منافذ تسويقيه له، الأمر الذي يضطره في معظم الأحوال إلى الاعتماد على الوسطاء في التسويق مع ما يمثله من تنازل عن جانب كبير من جانب التسويق.

تمويل وإدارة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

تحتاج المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر التمويل والدعم المالي مما ينعكس على الاقتصاد المحلي ويساهم في رفع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. يتطلب ذلك توفير الدعم الحكومي ايضاً لخلق المناخ الاستثماري في عدة قطاعات اقتصادية (التجارة، الصناعة، الطاقة، الصحة، الاتصالات....) بالإضافة إلى الشراكة بين القطاع العام والخاص.

يلعب التمويل دوراً مهماً فى توفير الاحتياجات المالية للمنشأة الاقتصادية، وذلك من خلال توفير الأموال اللازمة التى تستغل فى المجالات الاستثمارية المختلفه سواء كان للأفراد او للمؤسسات، فالمؤسسات الانتاجية والتوزيعية تفترض

لتواصل نشاطها او للتوسع، سواء كانت تواجه عجز في السيولة او التي ترغب في زيادة رأس المال. لذلك يعتبر التمويل هو المحور الأساس الذي يدور حوله قرار التمويل المصرفي، فهو يحدد طبيعة الموارد التي توجه لمقابلته وكيفية سداد التمويل والضمانات التي يقبلها البنك، كما يستند قبول البنك لتقديم التمويل المطلوب على دارسات متعددة لقياس المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها حيث تختلف ادواتها وفقا للغرض من التمويل.

إن تعطيل الموارد من الدخول في الدورة الاقتصادية ما يؤدي إلى قلة الإنتاج ومن ثم قلة العرض وبالتالي ارتفاع الأسعار وزيادة تكلفة رأس المال بسبب الندرة وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج، وزيادة معدلات البطالة بسبب ضعف الطاقة الإنتاجية وشح الموارد، واختلال ميزان المدفوعات نتيجة لقلة الصادرات وشح موارد البلاد من النقد الأجنبي.

يتم تمويل المشاريع المتناهية الصغر من مصادر غير حكومية أو غير رسمية (الأقارب والأصدقاء....) (IFAC,2008). ولقد اصبح تمويل المشروعات الصغيرة من أهم وأقوى الآليات لمكافحة الفقر في مختلف بلدان العالم وخاصة الدول النامية، ويعتبر أيضا مصدر هام ورئيسي لأرباح اي مصرف، وتعتمد المصارف عليه بشكل كبير في استثماراتها اذ يشكل جوهر نشاطها. هنالك دائما مخاطر تصاحب هذا التمويل من شانها ان تؤثر على مركز المصرف وجدارته الائتمانية، فاذا استطاع المصرف استخدام التمويل بالشكل الصحيح فان ذلك يجنبه مخاطر السيولة، واذا لم يضمن ذلك ينعكس سلباً على ادائه وسمعته في السوق المصرفي. توجد العديد من أساليب السيطرة والحد من مخاطر الائتمان المصرفي في مرحلة دارسة القروض والتحليل المالي ومرحلة ما بعد منح الائتمان.

إن مفهوم التمويل لم يعد وصفاً لأساليب الحصول على الأموال بقدر ما هو علمية اتخاذ القرارات والأدوات والأساليب كطريق لنجاح المؤسسات فى الحصول على الأموال وللحصول على أكبر عائد من الأموال المستخدمة فى مختلف الاصول. تطورت مفاهيم المحاسبة الإدارية لإدارة رأس المال وكما تطورت مفاهيم تمويل الاستثمار وتحليل القدرة المالية للمشاريع وتقدير العائد المتوقع من خلال نشاطه وقدرته على تحقيق وتوفير السيولة لتأكيد استمراريته فى المستقبل.

تلعب المصارف دورا كبيرا في توفير التمويل للشركات الاقتصادية. ان العائد والمخاطرة من المتغيرات الاساسية التي تبني عليها المصارف التجارية قراراتها الاستثمارية وذلك لانعكاسهما المباشر على أنشطتها، واستخدام أساليب تقييم عائد الاستثمار وقياس المخاطرة المرتبطة به يقلل من تعثر الديون والاستثمارات المصرفية.

ركزت الحكومة السورية منذ عام 2013 على دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة بإطلاق عدة مشاريع منها "مشروعي" برعاية الأمانة السورية للتنمية. وقدمت التسهيلات التالية:

- تشكيل هيئة للمشروعات الصغيرة
- المساعدة في دعم تأسيس المشاريع الصغيرة
- تقديم خدمات استشارية
- التعاون مع البنوك في مجال التسهيلات المصرفية والقروض الممنوحة لتوفير التمويل المالي للمشروعات المقترحة.
- تقديم أرقام وإحصائيات

مؤسسات التمويل المالي للمشروعات الصغيرة في سورية

لقد أدى الحصار الاقتصادي إلى وجود نظم بنكية غير كفء والتي تلعب دورًا ضئيلا حتى هذا اليوم في الوساطة المالية بالنسبة للقطاع الخاص. في ظل الأزمة السورية هناك دعم محدود للخدمات المالية الموجهة نحو الطلب وبصفة خاصة للقروض على الأصول الثابتة وعلى تمويل رأس المال العامل حيث أن الشركات الخاصة والأفراد هم الفئة الأكثر تضررًا من نقص الائتمان المصرفي. يعتبر التمويل من أهم العوامل المؤثرة في مقدرة المشروعات الصغيرة

والمتوسطة على الإنشاء والتشغيل والاستمرار والنمو، سيتم عرض أهم الهيئات ومؤسسات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في سورية في الوقت الراهن.

التمويل الذاتي

اي الاعتماد على المدخرات الشخصية لصاحب المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية ، ونظراً انخفاض القدرة على الادخار في ظل الأزمة الأمر الذي يحد من التمويل الذاتي حالياً في سورية، حيث يلجأ بعض أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر الائتمان غير الرسمية التي تتصف بارتفاع أسعار الفائدة .

يجب أن يكون تمويل قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة مبنياً على أسس تجارية، ولكن افتقار مؤسسات الإقراض التجارية إلى المرونة ما زال يمنع هذا القطاع من تحقيق مزيد من النمو والتطور. حيث ان آليات الحصول على التمويل المالي وقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قد تسببت في عرقلة سير نشاط واستمرارية هذه المشروعات، على الرغم من أن اجراءات الإقراض أداة لا غنى عنها لتقدير مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يجب مع ذلك مراعاة الطبيعة الخاصة لهذه المشروعات والصفات التي تنفرد بها.

المصارف الحكومية

واهم المصارف الحكومية التي تعمل على تشجيع المشروعات الصفيرة قبل وخلال فترة الازمة في سورية، هي:

I. المصرف التجاري
II. المصرف العقاري
III. المصرف الصناعي
IV. مصرف التسليف الانتاجي

المؤسسات غير الحكومية (جمعيات)

مؤسسة أغا خان للتمويل

تأسست شبكة تنمية أغا كواحدة من أكبر شبكات التنمية الخاصة على مستوى العالم، وتهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية والفرص الاقتصادية للمجتمعات المحرومة والأفراد وبصفة خاصة في أفريقيا وآسيا، وتعمل مؤسسة أغا خان في برامج التمويل المتناهي الصغر في الدول النامية والمتحولة وذلك من خلال مؤسسة أغا خان للتمويل المتناهي الصغر، وقد تأسست كمؤسسة تنمية دولية لا تهدف إلى الربح في عام 2005، وتدعم المؤسسة العديد من الأنشطة والبرامج المتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر والتي كانت تحت رعاية هيئات شريكة لشبكة أغا خان للتنمية. ويقع المقر الرئيسي للمؤسسة الجديدة في جنيف وتعمل عن قرب مع الحكومات والهيئات الدولية والمنظمات المتخصصة.

في الوقت الحالي أقامت مؤسسة أغا خان للتمويل المتناهي الصغر أول بنوك للتمويل المتناهي الصغر في باكستان وأفغانستان وطاجاكستان، وهي البلدان التي تشارك فيها أغا خان للتمويل المتناهي الصغر بملكية مع منظمات شبكة أغا خان الأخرى للتنمية. على الرغم من أنهذه المؤسسة قد بدأت عملها رسميًا في 2005 إلا أنها ورثت العديد من التقنيات والأساليب الخاصة ببرامج التمويل المتناهي الصغر السابقة التي كانت تطبقها شبكة أغا خان للتنمية، وقد أظهرت نموًا ملحوظًا أثناء سنوات تشغيلها الأولى، لتتضاعف محفظتها .ومن عام 2005 وحتى 2006 زاد عدد المقترضين من مؤسسة أغا خان للتمويل المتناهي الصغر على مستوى العالم من 25.000 إلى 56.000 بمحفظة قروض زادت من 14.3 مليون دولار لتصل إلى 35.5 مليون دولار أمريكي.

وقد بدأت أنشطة شبكة أغا خان للتنمية في سوريا بإطار للتنمية واتفاقية تعاون فيما بين المؤسسة والحكومة السورية والتي حصلت على موافقة البرلمان السوري في عام 2002 ، وفي العام التالي بدأ برنامج الائتمان المتناهي الصغر السوري، ويقدم هذا البرنامج الائتمان المتناهي الصغر وخدمات الاستشارية متعلقة بالمشروعات لكلا من سكان الحضر والريف في ست مقاطعات في سورية (حماة واللاذقية، وحلب وطرطوس، ودمشق وسويداء) من خلال سبع مكاتب (IFAC,2008).

النتائج والمناقشة:

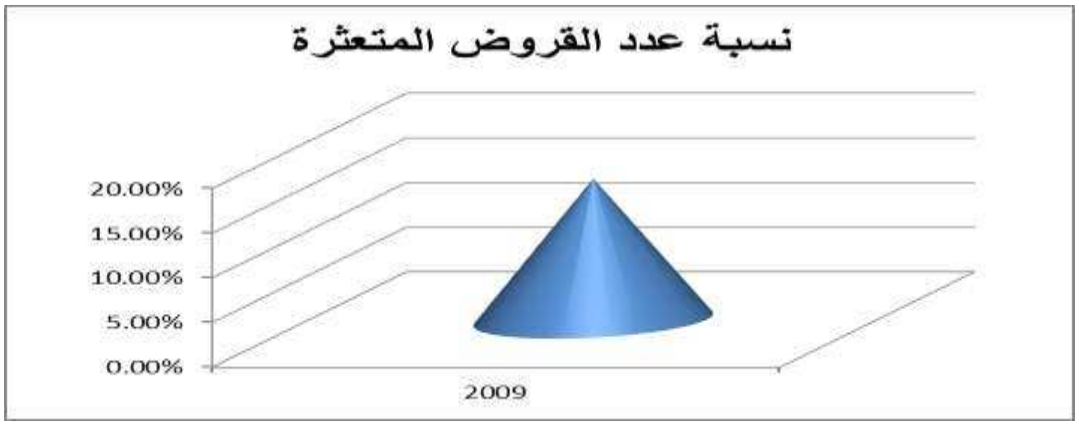
تمنح هذه المصارف قروض تنموية وقروض قصيرة الأجل وعند تحليل البيانات نجد أن اعلى نسبة لتعثر القروض كان مع بداية الازمة السورية في عام 2011 بنسب كبيرة.

الجدول التالي يوضح نسب التعثر في المصرف (1):

البيان	2009	2010	2011
العدد	%21.95	%33.87	%66.67
القيمة	%21.65	%41.04	%80.95

الجدول (1): نسب التعثر بالنسبة للقرض رقم (1) وهو قرض قصير الأجل لمدة سنة في المصرف (1).

أما بيانات تعثر قروض التمويل الصغير في المصرف رقم (2) والتي تم البدء بمنحها في عام 2011 وتوقفت كلياً بسبب بداية الازمة وتعثر الديون للمقترضين. ولكن النسبة كانت فقط بنسبة 15.76% من إجمالي القروض الممنوحة. علما ان هذه النسبة تقل بمقدار 5% عن النسبة في العام نفسه في المصرف رقم (1)، ويعزى ذلك إلى تفرغ ونشاط قسم منح القروض (قروض التمويل الصغير) في تحصيل هذه المبالغ شخصياً من قبل الموظف المختص. الشكل رقم (1) يوضح نسبة هذه القروض المتعثرة التي تم منحها لتمويل مشروعات في مختلف المجالات (حرفيه، مهنية، اعمال حرة....):



الشكل (1): نسب التعثر قروض التمويل الصغير وهو قرض قصير الأجل لمدة 18 شهر في المصرف (2).

يمكن تلخيص اهم اسباب تعثر القروض للمشروعات الصغيرة:

I. نسبة المخاطرة لهذم القروض عالية جداً

II. ثقافة المقترضين والالتزام بالسداد، كون هذه القروض ممنوحة من مصارف حكومية لدعم مشاريعهم.

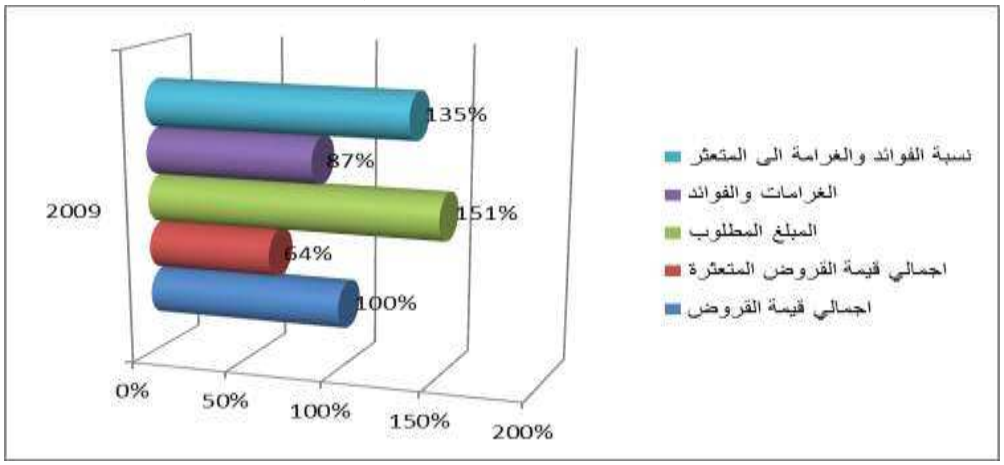
III. القروض الممنوحة على أساس تقديرات او تخمينات خاطئة من قبل لجان وخبراء التخمين.

IV. الضمانات المقدمة لم تف بمبالغ القروض بعد التعثر بسبب تضخم الأسعار الجارية او التخمين الخاطئ لقيمة الضمانات من عقارات وغيرها.

V. عدم الملاحقة بالطريقة اللازمة وبشكل جدي من قبل المصرف الحكومي، حيث لم يكن هناك جدية من قبل المقترضين في إتمام المشاريع، وحتى أن بعض القروض التمويل الصغير صرفت لأغراض شخصية للمقترضين وليس على دعم مشاريعها مالياً. علماً بان هذه الملاحقة يترتب عليها زيادة في تكاليف التشغيل.

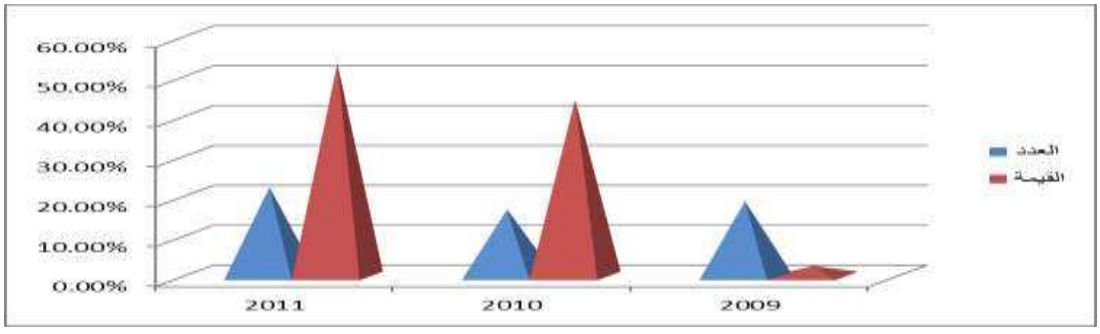
VI. الأزمة وما سببته من أضرار ليس فقط في المناطق المتضررة وإنما في المناطق الآمنة أيضاً (كعدم امكانية تصريف المنتجات إلى باقي المحافظات، الحظر على استيراد المواد الاولية وصعوبته...)، الأمر الذي أدى إلى توقف المشاريع وخاصة الصناعية منها وبالتالي تعثرها وعدم قدرة اصحابها على سداد أقساط القروض المترتبة عليهم.

VII. المبالغ المترتبة من فوائد وغرامات تأخير للقروض فاقت قيمة القرض المتعثر بمقدار 40% تقريباً من مبلغه ولتصل ايضاً إلى ما يقارب 70% من قيمة القرض الأصلي، كما هو موضح في الشكل رقم (2)، الأمر الذي ادى بسبب الأزمة وتأخر سداد المقترض إلى امتناعه كلياً عن السداد، وانتظار مراسيم للعفو:



الشكل (2): نسب ومبالغ المطلوبة للتسديد عند التعثر في المصرف (3).

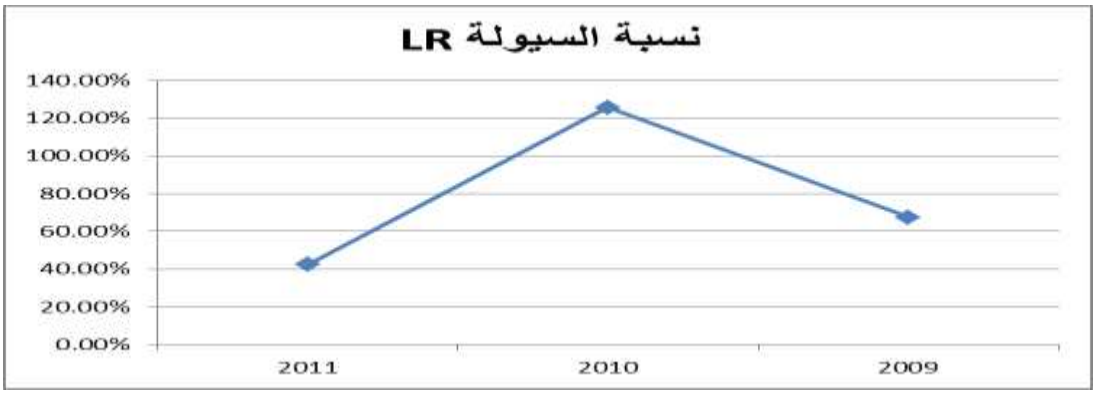
بالإضافة إلى ذلك، لم تكن القروض متوسطة الأجل الموجه لدعم القطاع الزراعي او الصناعي أوفر حظاً في ظل الأزمة. وفيما يلي نسب تعثر هذه القروض والتي يمكن تمثيلها بيانيا بالشكل التالي:



الشكل (3): نسب التعثر بالنسبة للقرض رقم (2) وهو قرض متوسط الأجل لمدة 5 سنوات في المصرف (1).

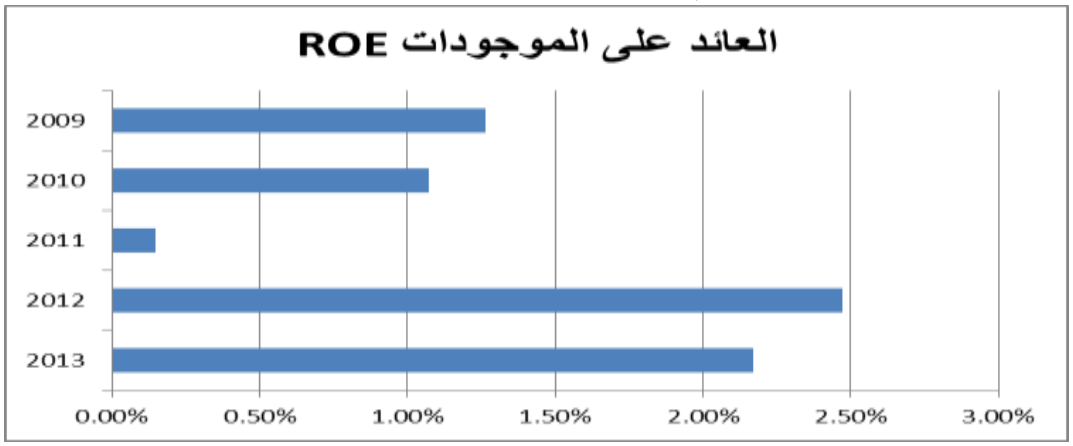
نلاحظ من النسب المذكورة أن نسب التعثر للقروض القصيرة الأجل في المشروعات الصغيرة كانت أكبر بشكل عام وفي سنة الأزمة بشكل خاص بنسبة 80%، وذلك مقارنة بالقروض متوسطة الأجل والتي بلغت نسب القروض المتعثرة فيها نسبة 54% تقريباً في عام 2011.

عند اجراء التحليل المالي لأحد هذه المصارف، تبين ارتفاع نسبة السيولة في عام 2011 بسبب انخفاض حجم الاقراض بسبب بدء الازمة والأحداث السياسية في سورية، كما هو واضح في الشكل التالي:



الشكل (4): نسب السيولة (مجموع القروض / مجموع الودائع) في المصرف (1).

أما نسب الربحية في هذه المصارف فتأثرت بشكل واضح بالأزمة السورية من جهة وبتعثر القروض في عام 2011 بنسبة كبيرة جداً، إلى انها تعود لتتعافى وتأخذ الاجراءات والحلول الاسعافية لتصمد في وجه التحديات الاقتصادية والسياسية. الشكل رقم (5) يوضح تغير نسبة الربحية (العائد على الأصول) خلال خمس سنوات لأحد المصارف (سنتين قبل الازمة وسنتين بعد بداية الأزمة):



الشكل (5): معدل العائد على الموجودات (صافي الربح/ مجموع الموجودات) في المصرف (1).

إن سياسة التمويل والاقراض المتبعة فى البنوك مستمدة من سياسات البنك المركزى ومتكامله معه. وإن اهم النتائج التي تم التوصل اليها:

- التمويل المقدم من المؤسسات المالية والمصارف التجارية والمتخصصة إلى المشروعات الصغيرة ضئيل جداً عند مقارنته بالتمويل المقدم للقطاعات الأخرى مما يؤثر سلباً على استمرارية هذه المشروعات.
- حجم التمويل المناسب له أثر كبير ودور رئيسي في نجاح المشروعات الصغيرة وتمويل الكافي يسهم في نجاح واستمرارية المشروعات.

- يعتبر تمويل المشروعات الصغيرة عنصراً هاما لاستراتجية تقليل الفقر لأن تمليك الاصول وتقديم الأموال من شأنه تمكين الفقراء من زيادة الدخل وتنظيم وتيرة الاستهلاك.
- تعثر القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة في عام 2011 بنسبة كبيرة خاصة ما يتعلق بالمشاريع الصناعية.
- ضعف ربحية المصارف التجارية وزعزعة مراكزها المالية وشح السيولة لمقابلة سحوبات عملائها وانكماش أعمالها واهتزاز ثقة العملاء والسلطات الرقابية في تلك المصارف نتيجة لتجميد أموالها المتعثرة. وازدياد التكاليف التشغيلية لديها بسبب الرسوم القضائية من أجل استرداد ديونها. واهتزاز ثقة المصارف في العملاء ومن ثم اتباع أساليب صارمة في التعامل معهم. وفقدان العملاء لأعمالهم في سبيل التخلص من التزاماتهم المصرفية وضياع ممتلكاتهم الخاصة والعقوبات الشخصية التي تلحق بهم كالحبس.

الاستنتاجات والتوصيات:

أن التحليل المالي والمحاسبة تتطلب اتخاذ قرارات حاسمة بأن منح هذه القروض في المصارف الحكومية وتقليل المخاطر الائتمانية المترتبة على هذه البنوك يساهم في مرحلة اعادة الاعمار. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج اهمها بأن المصارف الحكومية لها خصائص وتلعب دورا في تشكيل سياسات الاستثمار والتشغيل في الشركات وتستدعي ترشيد قراراته الاستثمارية. واجه العديد من المصارف ظاهرة الديون والاستثمارات المصرفية المتعثرة خلال فترة الأزمة، مما يؤدي إلى تعثر الديون والاستثمارات المصرفية. تتجاهل المصارف الحكومية قياس المخاطرة المرتبطة بالاستثمار او القرض واثر قبول الاقراض المقترح علي مخاطرة الاستثمارات الكلية للمصرف، الامر الذي سيرتب عليها ان تواجه صعوبات في ممارسة نشاطها الاستثماري مما يساهم في تعثر الديون والاستثمارات المصرفية. الظروف الاقتصادية الحالية تؤدي إلى تركز الديون المتعثرة في القطاع الزراعي. وإن عدم وجود جهة محايدة مختصة لتقييم وتحصيل الضمانات المقدمة وعدم الاهتمام بتطبيق التشريعات والقوانين التي تمكن المصارف من فرض غرامات علي العملاء المماطلين او الممتنعين سداد قروضهم، من أهم أسباب تعثر الديون والاستثمارات المصرفية في ظل الأزمة.

توصي الدراسة ان تهتم المصارف الحكومية في سورية بتطوير أساليب دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم عائد الاستثمار للمشاريع الصغيرة بشكل عام والمشوعات المتوسطة بشكل خاص. ويتوجب في فترة إعادة الإعمار وإعادة العجلة الاقتصادية في سورية عدم تركيز القروض المصرفية الحكومية على المشاريع الصغيرة او المتوسطة في القطاع الزراعي، وانما تنويع المجالات التي يستثمر فيها المصرف من خلال اقراض مشاريع تنموية، ومراعاة التوزيع المكاني والزماني والنوعي لقروض هذه المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، فان الدارسة الجيدة لشخصية المقترض وسلوكه وخبرته من قبل المصارف ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، تجنب المصرف مشاكل التأخر بالسداد والتعثر المالي للمقترضين. العمل على تجميع البيانات عن الأسعار والإنتاج والاستهلاك للاستفادة منها في بناء قاعدة بيانات تساعد في اتخاذ قرارات الاقراض، مع ضرورة تمشى الأرباح التي تأخذها المصارف مع المخاطرة المرتبطة بالمشروع الصغير او المتوسط بحيث يزيد هامش الربح كلما زادت درجة المخاطرة.

في ظل الأزمة لابد من مراجعة بعض القوانين بحيث تكون الأموال المرهونة والملاحقة القانونية الملجأ الأخير للمصارف، وإنما السعي لإعفاء المقترضين المتعثرين من غرامات التأخير لدعم مقدراتهم على سداد ديونهم او جزء منها. حيث يمكن ان تعالج الديون المتعثرة الحالية بمنح المقترضين فترة إضافية أو باعادة جدولة ديونه أو بإدارة أمواله المرهونة نيابة عنه او بتصفية مشروعه لاستيفاء الدين، اما القروض الصغيرة الحجم والتي يصعب على المصرف

تحصيلها، فتعالج كديون معدومة حتى لا تؤدي إلى زيادة المصاريف وتكلفة التشغيل في المصارف بسبب الملاحقة لأصحاب هذه القروض المتعثرة والذين هم بالأغلب أفراد من ذوي الدخل المحدود.

لذلك نوصي:

1-جعل السياسات المفروضة من قبل المصرف المركزي أكثر مرونة: أي أن يتم التنسيق بين المصرف المركزي وادارات المصارف المعنية بخصوص القوانين والتشريعات بمنح قروض معينة والشروط المفروضة للحصول على القرض، سقف القرض، الضمانات....الخ.

2-تدريب ادارة المصارف والموظفين في اقسام دراسة جدوى ومخاطر القروض في مجال منح القروض وتقييم المخاطر الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، تشجيع الادارات والموظفين للعمل بكفاءة وتحفيزهم عن طريق المكافآت او رفع سقف رواتبهم واعطاء تعويضات جيدة للعمل الميداني الاضافي.

3-تعزيز النظام المصرفي المؤتمت وتزويده بالبرامج المناسبة لإدخال بيانات المقترضين وحساب المبالغ وتحليل الأرقام وإعطاء مؤشرات تساعد على التخطيط واتخاذ قرارات المنح والملاحقة.

4-ضرورة تفعيل قسم خاص في المصارف الحكومية يهتم بدراسة الجدوى الاقتصادية والمخاطرة لأصحاب المشاريع الذين يرغبون بالاقتراض دون الاعتماد على دراسة الجدوى الخارجية المعدة في الغالب من قبل محاسبيين قانونيين. بالإضافة إلى دعم قسم المتابعة في البنك لتفعيل وزيادة النسبة المحصلة من القروض المتعثرة.

5-عدم تخصيص المصارف لتمويل قطاع معين وإنما التوسع في منح القروض في مجالات المختلفة ومنح مجال للتنافسية بين المصارف الحكومية بناء على كفاءة الإدارة وطرق التسويق المصرفي وللوصول إلى رضاء العملاء.

6-زيادة الفترة الزمنية للقرض لتصبح بين 5 و10 سنوات حتى تكون استثمارية بشكل صحيح. فالقروض القصيرة الأجل – قروض التمويل الصغير ليست ذات جدوى ولا تدر أرباحاً في ظل الحالة التنافسية للسوق.

7-ان يتم تشجيع مشاريع متوسطة في مجالات تنموية مثل المشاريع الخاصة بالتنمية الريفية، وذلك عن طريق تخفيض مبالغ الفائدة او زيادة الفترة الزمنية للسداد ، او تاخير سداد اول قسط.

8-زيادة مبالغ القروض بما يتناسب مع الأسعار الجارية.

9-اعطاء دور للوحدات الإدارية والوحدات الإرشادية في المناطق الجغرافية المختلفة لإثبات صحة المشاريع وجدية أصحاب هذه المشاريع.

المراجع:

المراجع العربية

- الاسرج، حسين عبد المطلب، *المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدى البطالة بين الشباب الخليجي*، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69 . 70، ص160. 2015.
- أيمن، علي، *إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن*، ص33 . 32 . 2007 . الدار الجامعية.
- البدري، عبد القادر أنويجي، *واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا – دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، 2006.
- البلتاجي، محمد، *صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك*، بحيث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. عمان، الأردن، 29 . 31 . May، 2005، ص8.
- حرب، بيان، *دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " التجربة السورية"*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، 2006.
- حرب، بيان، *دور المشروعات الصغيرة، المتوسطة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22 . العدد الثاني. 2006، ص119.
- راتول، محمد، *بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الدروس المستفادة*– الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغرية والمتوسطة في الدول العربية، 2006. إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسية بو علي بالشلف، الجزائر. ص 173
- شعيب، بونوة، *المؤسسات الصغيرة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي*: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغرية والمتوسطة في الدول العربية، 2006. إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسية بو علي بالشلف، الجزائر. ص 424
- الصياد، محمد حامد، *التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة*، منظمة العمل العربية، 2006، ص7.
- عمارة. نوال، *التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات، الصغيرة والمتوسطة*، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي العدد 5، 2012، ص44.
- العوض، أكرم؛ أبوكركي، بسام، *معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين*، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، المجلد 3، العدد 1، جامعة الحسين بن طلال. ص 6.
- كنجو، عبود كنجو. *استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة*، ودراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب. المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، عمان. الأردن، ص6. 2007.
- كنجو، كنجو، *استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب*، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان الأردن، 2007.
- المبيرك، وفاء والشمري، تركي، *تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها*، مجس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2006، ص105.

- المحروق، حسن؛ مقابلة، أيهاب، *المشروعات الصغيرة والمتوسطة – أهميتها ومعوقاتها*–، مركز المنشآت الصغرة والمتوسطة، مركز تابع لكل من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وبنك الانماء الصناعي– الاردن، 2006.
- مقابلة، إيهاب، *بيئة الأعمال المنشآت الصغيرة، والمتوسطة في دول مجلس التعاون الدول الخليج*، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1، يناير 2015.
- منتدى الأعمال الفلسطيني، مركز المعلومات والدراسات، تقرير: *تمويل المشروعات الصغيرة.. المعوقات والتحديات*، فلسطين، 2013. ص 3.

المراجع الاجنبية

- Alattar, J. Kouly, R. And Innes, J, *Management Accounting Information In Micro Enterprise In Gase*, Journal Of Accounting And Organized, On Al Change, Vo 1.5, 2009, Pp. 81 – 107.
- Francis. Umeh Uzochuhwu, *The Role Of Small And Medium Enterprises In The Nigerian Economy*. University Of Ni Eria, Mba, January 2009, P. 37, 38
- Ishengoma, Esther And Kappel, Robert. *Business Constraints And Growth Potential Of Micro And Small Manufacturing Enterprises In Uganda*, Www.Giga-Hamburg.De/Workingpapers Giga Research Programme : Transformation In The Process Of Globalization, 2008.
- Petger , Raynard And Maya, Forstater, *Corporate Social Responsibility: Implications For Small And Medium Enterprises In Developing Countries*, United Nations Industrial Development Organization (Un, Do). Rienna, 2002 (Http: //Www/Unio.Or/Fileadmin/Import/Userfiles/Puffk/Corporatesocial Responsibility. Pdf).